



حزب التقدم والاشتراكية  
التقدم والاشتراكية  
Parti du Progrès et du Socialisme

# البرنامج الانتخابي الوطني 2021

ديما معك بالمعقول







# البرنامج الانتخابي

شتّمبر 2021

# الفهرس

السياق العام والتحديات الراهنة	05
اقتصاد قوي في خدمة التنمية والسيادة	11
الإنسان في قلب المشروع التنموي	31
تجديد الزخم الديمقراطي وترسيخ البناء المؤسساتي	54



# السياق العام والتحديات الراهنة

والأنصار الراuginين في تحقيق الإصلاحات البنوية، إن هذا البرنامج ليس قائمة أو لائحة من الوعود، بل يحمل تصورنا للعمل الحكومي طيلة خمس السنوات المقبلة. وبالتالي ندعو إلى قراءته بشكلٍ نسقي في شموليته، مع استحضار ما سيسمح به الواقع من ترتيب لعناصره أثناء التفعيل، والتي نطمح إلى أن تُطبق كاملة.

• يُمثل برنامجنا، هذا، امتداداً لتفكيرنا الدائم والمتجدد والمتكيف مع التطورات الجديدة، في احترام تام للقيم والمبادئ المؤسسة لحزينا، كحزبٍ يساري واشتراكى، والمتمثلة، أساساً، في العدالة الاجتماعية والدفاع عن الشغيلة والفنانات المحرومة، والذود عن حوزة الوطن وسيادته الشاملة، وفي الدفاع عن الديمقراطية والديربات، وفي التمسك الراسخ بقيم الحداثة والتقدم والمساواة. إن حزينا، انطلاقاً مما راكمه من تجارب سياسية ميدانية ومن تفكير جماعي، يستمر في التعبير عن مواقفه كل أسبوع، وكل ما دعت الضرورة إلى ذلك، حول القضايا الهامة التي تهم بلدنا، من قبيل إسهامه الفكري، مؤخراً، بمناسبة المشاورات حول «النموذج التنموي الجديد»، حيث قدم مذكرة متكاملة في الموضوع، فضلاً عما قدمه من اقتراحات عملية ملموسة لتجاوز أزمة كوفيد 19 من خلال وثيقة معنونة «من أجل تعاقد سياسي

سيكون الشعب المغربي مدعواً يوم 8 شتنبر 2021 إلى انتخاب ممثليه في البرلمان لمدة خمس سنوات، ولاختيار في نفس الوقت، من يمثله على مستوى الجماعات المحلية والجهوية.

ما من شك في أن هذه الاستحقاقات ستشكل رهاناً أساسياً ولحظة سياسية قوية تترجم ما كافحت من أجله أجيال من مناضلي القوى الوطنية الديموقراطية، من بينها حزينا، مقابل تضحيات جسام. فالاختيار الديمقراطي الذي كرسه دستور 2011 وارتقي به إلى مقام الثوابت الوطنية أصبح اختياراً لا رجعة فيه. واستناداً إلى ذلك:

• يخوض حزب التقدم والاشتراكية هذه الانتخابات مُزوداً ببرنامج مُحضرٍ بصفة تشاركيّة، من طرف مناضلاته ومناضليه، وبمساهمة المواطنات والمواطنين، عبر لقاءات الإنصات لانشغالاتهم واقتراحاتهم. وكذا عبر ما تم استخلاصه من مقتراحات هامة أثناء الندوات الموازية التينظمتها الأجهزة الحزبية الوطنية والمحلية، وشارك فيها ثلة من الخبراء والمحترفين. فلقد دأب حزينا على التقدم بكل الاستحقاقات الانتخابية وفي يده برنامج واقعي وطموم يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التي يتوفر عليها المغرب، وكذا ما يمكن تعزيزه من طاقات بفضل الإرادة السياسية للمناضلين

تحاورها مع المواطنين باعتبارهم أكبر المتضررين من الأزمة.

(3) إنَّ على هذه الحكومة، بكل مكوناتها، والتي ستنتهي ولاليتها قريباً، أن تقدم حصيلة تدبيرها ونتائجها. لقد نجحت سياسة غير قوية، وأدارت ظهرها للإصلاحات الهيكلية العميقه، وغرفت أثناء تدبيرها للشأن العام في التجاذب والصراع بين مكوناتها المختلفة، مما أفقدها الانسجام وأضعف قدرتها على إدراك النزاعات إلى نبع الشارع واستباق حدوث النزاعات الاجتماعية، وذلك بتغييبها للحوار الاجتماعي إطاراً ملائماً لابتكار مناخ اجتماعي هادئ وملائماً لقيادة الإصلاحات، وبالخصوص في قطاعي التعليم والصحة.

وفي نفس السياق، تم تسجيل تراجعٍ، أثناء أزمة كوفيد 19، تمثل في تقليص كبير للمركزية ولصلاحيات الجماعات الترابية، وتوقف مخططات اللامركز لمختلف الإدارات. وكثيرة هي الإصلاحات التي أرجئت، بدءاً من إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإصلاح القانون الجنائي، وإصلاح أنظمة التقاعد. كما تعثر إصلاح القضاء، وتراجعت حرفيات التعبير والصحافة... إلخ. وأمام هذه الوضعية، ورغم المجهودات الكبيرة التي بذلها حزبنا في المطالبة بمعالجة الاختلالات القائمة، وبعد أن تأكد له أن الوضع أصبح عقيماً ومستعصياً على التجاوز، بحكم عدم قدرة الحكومة على تفعيل اختصاصاتها وملء مساحتها الدستورية كاملة، قرر، ديموقراطياً، مغادرة هذه الحكومة

جديد». كل هذه الإسهامات، وغيرها، تشكل لحمة وأساس البرنامج الحالي الذي ينهل من كل ما أفرزته التطورات الحالية من مستجدات، وما استخلصناه من دروس أثناء تدبير بلدنا لجائحة كوفيد 19، والتي نعرض أهمها في ما يلي:

(1) مازالت الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار كوفيد 19 تُفزع تداعيات عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن المؤكد أنه سيكون على الحكومة المقبلة تدبير ومعالجة وضعية جدّاً صعبة، نتيجة هذه التداعيات وما سبقها من إخفاقات، والتي كشفت ضخامة الفقر والهشاشة المتفشية وسط سكان الوطن، والعجز المترافق والمتفاقم في قطاعي الصحة والتعليم، وما عمقته من تفاوتات اجتماعية ومجالية، حيث أدت إلى الإيقاف شبه النهائي لكثير من الأنشطة، وزادت في حجم العطالة، وبالخصوص وسط الشباب (أكثر من 40 %)، وقلصت من المداخيل الضريبية (ما يقرب من 6 %) وأضعفت الرؤى والأفق، مما أدى إلى نوع من الانكماس لدى المقاولات والمستثمرين.

(2) رغم كل ذلك، تمكنت بلادنا، في المجمل، من التحكم في تدبير الجائحة بفضل الاختيارات والتوجهات المقدامة لصاحب الجلالة، حيث تمت، وعلى وجه الاستعجال، مواجهة العواقب الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الحملة الوطنية للتلقيح بنجاعة. رغم ضعف التواصل الذي برهنَت عليه الحكومة، نظراً لعدم قربها وعدم



ما سيمكنها من تأطيرهم وتمثيلهم،  
مع تمعتها بكمال استقلاليتها.

(5) كما ستجري انتخابات 2021 في سياق صدور التقرير المتعلق بالنموذج التنموي الجديد الذي يعتبره حزب التقدم والاشتراكية أمراً واعداً لما يفتحه من آفاق، ويعلن انخراطه في أهداف «الميثاق من أجل التنمية» باعتباره نتاج توافقٍ بين القوى الحية للأمة. إن هذا الإجراء لمن شأنه أن يخلق زخماً ضورياً ويعيد الثقة المتبادلة بين الشعب ومؤسساته إن واكبَه إطلاق نفس ديموقراطي جديد قوامه احترام منطوق وروح الدستور، أي احترام التعددية وتأكيد أهمية دور الوساطة السياسية في تأطير المواطنين وفي المشاركة في تدبير الشأن العام، مع احترام الحريات وتشجيع روح المسؤولية والوعي بالواجب مقابل الحقوق، بعيداً عن أي مقاربة تكنوقратية منفصلة عن الواقع وتعقيداته. بل في إطار إرادي يضع البلد على سكة الإصلاحات التي هي في أقصى الحاجة إليها.

(6) أبرزت التطورات والأحداث الأخيرة أهمية الدبلوماسية المناضلة في خدمة المصالح الحيوية للأمة.

لقد حقق المغرب مكتسبات هامة في مساره من أجل الاعتراف بسيادته على كافة أراضيه. وفي الوقت نفسه، أبانت المواقف المُعادية من طرف النظام الجزائري، ومناورات بعض الدول الأوروبية المتنكرة لمجهودات المغرب ولو فائه وتعاونه، وفي تناقض مع

والاستمرار في الترافق حول قضايا البلد من موقع المعارضة المسؤولة والبناء.

(4) ستجرى انتخابات 2021 في سياق مطبوع، بما ينعته الكثيرون، بأزمة الثقة. وما لا شك فيه أن هذه الأزمة واقع لا جدال فيه، وتتسنم بالشمول، وتعاني منها كل المؤسسات الحكومية، والهيئات العمومية، والمؤسسات التمثيلية والأحزاب والنقابات، وكذا فاعلين وقوى أخرى متنوعة، إلى حدّ أصبح فيه الأمر رهاناً أساسياً للاستحقاقات الانتخابية المقبلة ورهاناً للولادة الحكومية المقبلة. غير أن محاولة نكران هذا الواقع، وعدم الاهتمام بالشأن العام المتمثل في العزوف عن المشاركة لن يشكل الحل أبداً.

لذا، يسعى حزيناً، جاهداً، لإطلاق دينامية سياسية جديدة (نفس ديمقراطي جديد) تُعيد للحياة السياسية وهجها ومصداقيتها عبر تنظيم انتخابات نزيهة تُمكّن من جعل مسؤولية تدبير الشأن العام الوطني بين أيدي حكومة قوية، منسجمة المكونات، ومعباءً حول برنامج إصلاحي عميق، ولها القدرة على ملء مساحة اختصاصاتها الدستورية كاملة، فضلاً عن ضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات واحترام الحقوق، طبقاً لنص وروح الدستور.

كما يستوجب هذا المناخ المأمول ضرورة إصلاح الحقل الحزبي وتطهيره من الممارسات الفاسدة واستعادة الأحزاب لمصداقيتها بمارسها الديمقراطية، وبعملها عن قرب مع المواطنين.

- نلخصها في ما يلي:
  - ضرورة بناء اقتصاد قوي مدمج يوفر فرص الشغل؛
  - أهمية متطلبات الاستقلالية والسيادة الوطنية في المجالات الاقتصادية الاستراتيجية، من صحة وصناعة وطاقة وتغذية؛
  - الأسبقيّة القصوى لـ: التربية والتعليم، بما في ذلك القضاء على الأمية، والصحة، والثقافة، والقضايا الإيكولوجية، (عطالة الشباب، بمن فيهم خريجو الجامعات والمعاهد)، محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
  - الدور المركزي للدولة المُتنَّقِّية والحمائية :Etat développeur et protecteur
  - الروح الوطنية العالية للمغاربة، وتضامنهم وقدراتهم الابتكارية؛
  - الاستمرار في الكفاح من أجل الوحدة الترابية قضية وطنية أولى، وضرورة تعزيز الجبهة الداخلية.
- انطلاقاً من هذه الخلاصات تنبثق المحاور الأساسية الثلاثة التي اعتمدناها لصياغة برنامجنا هذا:

مبادئ الشراكة الاستراتيجية...أبانت عن أهمية تقوية الجبهة الداخلية والإجماع الوطني بالنسبة لبلدنا والاعتبار الدائم بأن القضية الوطنية هي أسبقية الأسبقيات، مع تشبيناً بضرورة تشييد المغرب الكبير بدوله الخمس. ولهذا يجب تعيئة كل الإمكانيات وبذل كل الجهد من أجل:

- الطي النهائي لملف الصحراء على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي لأنقاليمنا الصحراوية في إطار السيادة المغربية؛
- فتح مفاوضات مع إسبانيا حول مستقبل سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، وحول شراكة تحترم مصالحنا الحيوية؛
- تكثيف التعاون مع جميع البلدان لمحاربة الإرهاب، والاتجار في البشر، والاتجار في المخدرات، وتبنيض الأموال؛
- تجديد مساندتنا النشطة لكل المبادرات الهادفة إلى السلم في العالم، ولكل القضايا العادلة، وبالخصوص منها دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس؛

7) إن تحليل الأوضاع الحالية لبلادنا يستدعي استخلاص عدة دروس، من الأهمية بمكان، شكلت مصدر إلهام لبرنامجنا الانتخابي، والتي



المحور الثالث: تجديد الزخم  
الديمقراطي وترسيخ البناء  
المؤسسي.

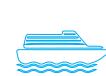
المحور الأول: اقتصاد قوي في  
خدمة التنمية والسيادة.

المحور الثاني: الإنسان في  
قلب السياسات العمومية.





# ا - اقتصاد قوي في خدمة التنمية والسيادة





## 1. اقتصاد قوي في خدمة التنمية والسيادة

إن الهدف الذي يجب تحقيقه في الأمد القريب يتمثل في تحقيق معدل نمو لا يقل عن 6% على مدى زمني مستمر، الشيء الذي يحتم:

- أشكال اقتصاد الريع:
- سن سياسة للحوار الاجتماعي تضمن إشراك العمال في القرارات الدستورية للمقاولة؛ والتوفيق بين التنافسية والعمل اللائق واحترام حقوق الشغيلة.

- رفع الحواجز التي تعيق الاستثمار: الولوج إلى العقار والقروض والصفقات العمومية، مع تبسيط المساطر الإدارية وتحسين مناخ الأعمال؛
- دعم تنافسية المقاولات والقضاء على جميع



- إنتاج وتسويق الفوسفاط (المكتب الشريف للفوسفاط):

- التوفير على قطب مالي عمومي قوي، لتمكين الدولة من تمويل مشاريع كبرى أو عقد شراكات وطنية ودولية:

- النقل الجوي والسككي:

- السكن الاجتماعي ومحاربة كل أشكال وظروف العيش غير الصحية.

• ضبط ومواكبة تعاقديات المؤسسات العمومية مع القطاع الخصوصي، والحرص على احترام مبادئ الخدمة العمومية المتمثلة في الولوجية والإنصاف والشمولية، وبالخصوص في ميادين توزيع الماء والكهرباء والصرف الصحي:

• تشجيع التشاور والحوار والمشاركة بين كل الفاعلين في مجال التنمية المشار إليها في الدستور. وفي هذا الصدد، ينادي حزب التقدم والاشتراكية إلى صياغة وتفعيل استراتيجية وطنية لتأهيل وترقية كل الفاعلين من جماعات ترابية ونقابات ومنظمات مهنية ومنظمات القطاع الثالث:

• دعم قطاع خصوصي منتج وبعيد عن الممارسات الريعية، مسؤول اجتماعيا وإيكولوجيا، وفي تناغم مع الأسبقيات الوطنية.

## 1. تقوية دور الدولة وتطوير علاقاتها مع باقي الفاعلين

إن دور الدولة أساسى، وقدراتها يجب أن تتعاظم إن على مستوى التوجيه والضبط، أو على مستوى التدخل المباشر أو انطلاقاً من مهمتها التنموية ومسؤوليتها كضامنة للإنصاف الاجتماعي والمجالى. ولهذا يقترح حزب التقدم والاشتراكية أن يُوجهَ عملُ الدولة بالمبادئ التالية:

• تقوية الدور المحرك للدولة ومسؤوليتها في مجال توفير البنية التحتية الضرورية، وفي التأهيل الاجتماعي لجميع الجهات، وفي الاستثمارات الصناعية المهيكلة، مع دعم وتشجيع البحث العلمي، وإعطاء الأسبقية القصوى للمدرسة العمومية والمستشفى العمومي:

• تطوير والحفاظ على قطاع عمومي قوي، معقلن وديمقراطي، يسمح للدولة بامتلاك القدرة على التدخل المباشر في قطاعات حيوية، وبالخصوص في ميادين:

- الطاقة، عبر إعادة تأمين شركة «لسامير» وإعادة هيكلتها، والحفاظ على الطابع العمومي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛



## 2. تشجيع قطاع خصوصي منتج ومسؤول اجتماعيا وإيكولوجيا

- تقليل آجال أداء المتأخرات وتسديد ما تبقى من ديون المؤسسات العمومية;
- اتخاذ تدابير تحفيزية جبائية لفائدة المقاولة الوطنية التي تحقق معدل إدماج مرتفع، وتساهم في الابتكار وتحافظ على البيئة;
- تسهيل الولوج إلى الطلبيات العمومية، مع تخصيص 20% على الأقل من هذه الأخيرة لصالح المقاولة الصغرى والمتوسطة;
- إعطاء الأولوية والأفضلية للمنتج الوطني وحمايته من المنافسة غير المشروعة، خصوصاً من خلال أداة الحواجز الجمركية؛
- القيام بتقييم اتفاقيات التبادل الحر الموقعة من قبل المغرب، ومراجعتها، لحماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال إغراق الأسواق، Dumping، مع فرض المنافسة الشريفة، وذلك، إن اقتضى الحال، عبر حواجز جمركية

انطلاقاً من ما تعانيه جراء تداعيات الجائحة، أصبح لازماً توفير الدعم الضروري للمقاولة الوطنية، في إطار ميثاق اجتماعي يسمح لها بالانطلاق وبالحفاظ على مناصب الشغل، لأجل وضع الاقتصاد على سكة النمو. وللوصول إلى هذا المبتغى، نقترح ما يلي:

- وضع ميثاق اجتماعي، لكل قطاع على حدة، تلتزم من خلاله المقاولة بالحفاظ على مناصب الشغل، وتلتزم الدولة بال مقابل بدعم تمويلها؛
- تشجيع القطاع البنكي على دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة التي تشغّل في القطاعات التي تخلق الثروة وفرص الشغل، مقابل تقديم الضمانات الضرورية من طرف الدولة، الشيء الذي يستلزم الرفع من إمكانيات الشركة الوطنية لضمان وتمويل المقاولة، مع تبسيط أنماط تدخلاتها؛
- تعبئة موارد صندوق الحسن الثاني لاقتناء مساهمات مؤقتة في المقاولات المعروضة للإفلاس؛

وفضاءات الترفيه، مساعدات لمدرس الأبناء،  
إلخ...:

- نهج سياسة إرادية وجريئة لتحسين ظروف  
العمل وضمان السلامة والصحة المهنية؛

- الحرص على تطبيق مقتضيات قانون الشغل  
والإسراع في التوقيع والمصادقة على  
المعاهدات الدولية لمنظمة العمل الدولية  
التي لم يتم التصديق عليها بعد من طرف  
بلادنا.

• التوفيق بين التنافسية والعمل اللائق واحترام  
حقوق العمال، من خلال التدابير الآتية:

- مراجعة منتظمة للأجور حسب مستوى النمو  
وتطور الإنتاجية؛

- تعزيز الحماية الاجتماعية؛

- تفعيل سياسة اجتماعية لفائدة

الشغيلة: الولوج إلى السكن، توفير وسائل



### 3. ترسیخ دولة القانون في مجال الأعمال

واضحة النهار:

- وبين الفئات التي تشغّل في القطاع المعيشي غير المهيكل، والتي يجب أن تستفيد من المراقبة والإدماج في القطاعات المهيكلة عبر:

- تبسيط التدابير الجبائية وتخفيف الضرائب والرسوم لفائدة المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً:

- تبسيط المساطر الإدارية:

- الملاعنة التدريجية في تطبيق الالتزامات الاجتماعية، خصوصاً في ما يتعلق بالتشغيل وتفعيل الحماية الاجتماعية:

- إخبار وتحسيس المقاولات العاملة في القطاع بأهمية الفوائد المترتبة عن الإصلاحات الجارية وضرورة التنظيم، إن على المستوى الجبائي، أو على مستوى الحماية الاجتماعية:

- تطوير الممارسات التشاركية، من خلال دعم وتنظيم الحرفة والجمعيات المهنية.

يتطلب تطوير الاقتصاد وتكتيف الاستثمار مناخاً محفزاً للأعمال يطبعه الاحترام الفعلي للحقوق، والالتزام بالواجبات من قبل كل المتدخلين، وضمان شروط منافسة شريفة، وال الوقوف ضد كل توجه احتكاري. ولأجل ذلك نقترح:

- تقوية وسائل عمل السلطات المستقلة للضبط والوساطة، للقيام بدورها الدستوري على أكمل وجه: مجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، مؤسسة الوسيط، مجلس أخلاقيات القيم المنقوله؛

- محاربة اقتصاد الريع، وكل أشكال الغش الضريبي والاجتماعي والإيكولوجي، بكل الوسائل القانونية والجبائية المتاحة، وتحرير بعض القطاعات لتفادي أوضاع احتكارية؛

- محاربة القطاع غير المهيكل، باعتباره ظاهرة معيبة للمنافسة الشريفة ولتوسيع الإيرادات الجبائية. بالإضافة إلى كون هذه الظاهرة تؤدي إلى حرمان العاملين بالقطاع غير المهيكل من حقوقهم الاجتماعية. غير أنه، ورغم كل ليس، يميز حزيناً:

- بين النشاط الاقتصادي الذي يتم في خرق للقانون، ويعتمد الشغل السري غير المصرح به من قبل مقاولات معروفة وتشغل في

#### ٤. انتهاج سياسة حقيقة للتصنيع أساس لا محيد عنه لنمو دامج ومستدام

- تحبيب وتفعيل عقد برنامج بين الدولة والقطاع الصناعي، في أفق خلق مئات الآلاف من مناصب الشغل وتوفير العملة الصعبة.



لا تنمية ممكنة بدون تصنيع حقيقي، كشرط أساسى لصعود اقتصادى فعلى، لذلك ينبغي إعادة توجيه خياراتنا الاقتصادية، وتوفير شروط ثقافة صناعية حقيقية، وفي هذا الاتجاه نقترح:

- دعم وتعزيز بعض مكتسبات مخطط التسريع الصناعي، بت موقعنا في بعض المهن العالمية، لأجل تكوين مسارات صناعية ذات نسبة اندماج مرتفعة، بالاعتماد على العمل المؤهل واشتراط نقل الكفاليات والتكنولوجيا الأساسية:
  - إعادة توجيه التصنيع على أساس رؤى تُدمج بين التكوين والبحث / الابتكار والإنتاج، للتوجه نحو مجالات تضمن السيادة، وتلبى الحاجيات الأساسية للمواطنين: صناعة الأدوية، الصناعات الفلاحية الغذائية، الصحة، البيئة، الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكترونية والإلكتروميكانيكية:

- الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة جداً، وفي المهن ذات القيمة التكنولوجية العالية، لأجل تطوير، إلى جانب «أبطال وطنيين»، نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة ذات فاعلية، قوية، وتنافسية عالية.

## 5. مراجعة عميقة للخيارات الفلاحية

• تحسين أوضاع العمال المأجورين في الفلاحة الكبرى، والرفع تدريجياً من الحد الأدنى للأجر في الفلاحة إلى مستوى الحد الأدنى للأجر المعمول به في الصناعة والخدمات، واحترام المساواة في الأجور بين النساء والرجال، مع التسريع في تطبيق الحماية الاجتماعية بالبواudi والأرياف؛

• إيلاء أهمية خاصة للفلاحة العائلية، من خلال الزيادة في الإمكانيات المالية، وتشمين أفضل للموارد المحلية، وتدعم ميكنيزمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في اتجاه الاستعمال الجماعي الأمثل للوسائل، وتقوية قيم وسلوكيات التضامن والتآزر طبقاً للتقاليد الراسخة على مدى قرون في ممارسات شعبنا؛

• اعتبار الفلاحة كقطاع لإنتاج، وكذلك كإرث حضاري وتاريخي وجوب تثمينه والحفاظ عليه؛

• تطوير الممارسات الفلاحية-الإيكولوجية القائمة على التوازن بين الموارد المائية والتربة والغابة، عبر الاستعمال الأمثل للماء، وإغناء التربة والمراقبة، والتوجه، لم لا، نحو ممارسات تستغني عن استعمال المبيدات وتتضمن جودة الأغذية، سواء بالنسبة لسكان الحواضر أو لسكان البواudi والأرياف.

رغم ما رُصد لمخطط المغرب الأخضر من موارد وإمكانيات هائلة، استفادت منها الأساسية الفلاحية الرأسمالية التصديرية، لم يحقق هذا المخطط الأهداف الأساسية المتعلقة بأمننا الغذائي (خاصة في الحبوب والزيوت والسكر)، ولم يُقلص الفوارق الاجتماعية، ولم ي العمل على الرفع من دخل الفلاحين، ولم ينجح في تفادي تهميشهم الاجتماعي. إن هذا القطاع يستهلك 85% من الماء، ويُشغّل 35% من الساكنة النشيطة، ويشكل 11 إلى 12% من الناتج الداخلي الخام، ويتبين، إذن، أن محصلة الاختيارات الفلاحية الحالية تتجلى في الواقع السلبي الكبير على البيئة، وضعف إعادة التوزيع. لذا نقترح إعادة توجيه الاختيارات في المجال الفلاحي على الأسس التالية:

• جعل الأمن الغذائي وإشباع حاجيات شعبنا الهدف الأساس للتنمية الفلاحية؛

• إعادة التوازن بين الموارد المخصصة في الدعامة (فلاحة رأسمالية تصديرية)، والدعامة (فلاحة تضامنية)، وتدعم قوي للفلاحة العائلية والمعيشية؛

• حماية وتحسين وتحديد أسعار مُربحة لمحاصيل المزارعين الصغار وحمايتهم من المضاربين والوسطاء؛

## ٦. تثمين مواردنا السمكية ومنتجات البحر توفر بلادنا على ثروة سمكية لا يتم استغلالها وفق ما تقتضيه الممارسات الفضلى والمعايير الوطنية والدولية.

على ثرواتنا في الاتفاقيات الدولية (مع الدول أو مع الأسمال الأجنبية):

- تشجيع الاستهلاك الوطني من الأسماك، عن طريق إقرار أسعار تحفيزية ونظام ملائم للتزويد والعرض، في المدن والقرى على حد سواء؛

- جعل تحسين ظروف عيش رجال البحر والصيادين هدفاً مركزاً لمنظومة الحماية الاجتماعية، والحرص على احترام قوانين ومعايير الشغل والسلامة الصحية والمهنية؛

- العمل على بروز اقتصاد أزرق حقيقي، عبر التوظيف والاستثمار الأفضل لكل مؤهلات النمو المتوفرة في الزراعة المائية، والعمل على بروز السياحة الإيكولوجية والمنتجات الحيوية والبحرية وصناعة السفن، مع ما يستوجبه كل ذلك من تنمية البحث العلمي الخاص بعلم البحار.

الشيء الذي فتح المجال للعشوائية والارتجال وحرمان الاقتصاد الوطني من قيمة مضافة أساسية، ومن الرفع من مستوى استهلاك المواطنين لهذا المورد الغذائي. إن القرار الذي اتخذه بلادنا بخصوص تحديد منطقتنا الاقتصادية الحصرية، وبسط سيادتنا الكاملة على مواردنا البحرية، يشكل خطوة أولية لصياغة وتفعيل مخطط لتثمين الموارد البحرية مع السهر على حمايتها واستدامتها عبر:

- تكوين نسيج مندمج من أنشطة اقتصادية بحرية كداعمة أساسية لتنمية بعض المناطق، وخاصة أقاليمنا الجنوبية؛

- تأهيل القطاع عبر تحديث وحدات الصيد وتقويته، الصيادين والرفع من قدراتهم على تتبع واقتفاء أثر مسالك التوزيع ومحاربة التهريب؛

- محاربة جميع أشكال النهب وتقوية حراسة مناطقنا البحرية؛

- إدماج شروط مرتبطة بالحفاظ على الموارد، حماية البيئة، نقل التكنولوجيا، وضمان السيادة

## 7. من أجل سياحة متعددة تثمر الطاقات الجهوية والتنوع الثقافي

- إثمار المؤهلات الجهوية والتنوع الثقافي؛
- إعادة التوازن بين السياحة الساحلية والثقافية والإيكولوجية؛
- إدماج السياحة في محياطها وجعلها محركاً للتنمية الجهوية؛
- تحسين الربط الجوي ببلدان العالم، عبر إنشاء هيئات مختصة تُمكّن الجهات من استعمال طائرات مستأجرة (charter)، بتعاون مع الدولة والمجالس الجهوية؛
- الزيادة في الاستثمار، مع مراجعة وتبسيط توليفة الأدوات الجبائية والولوج إلى التمويل؛
- تجويد تكوين الموارد البشرية، والرفع من قدرات مسيري المنشآت السياحية؛
- ملء نمط التسويق مع الأشكال الجديدة للسياحة وتطوير الابتكار والرقمنة.

لمقاربة قضايا هذا القطاع وإنعاشه، لا بد من التمييز بين ما يجب اتخاذُه من إجراءات آنية مرتبطة بإعادة انطلاق النشاط السياحي في المدى القريب، وما يجب اعتمادُه من توجهات استراتيجية.

- على المدى القصير، يعتبر القطاع من بين القطاعات التي تضررت أكثر من الأزمة، بمعية الأنشطة المرتبطة بالنقل الجوي، حيث تراجع عدد السياح بـ 70%， وانخفضت العائدات بـ 60%， والشغل بـ 50% تقريباً. ففي مرحلة أولى، ينبغي الحفاظ على النسيج الاقتصادي والشغل وتسريع مرحلة انطلاق هذا القطاع؛
- على المدى المتوسط والبعيد، يحتاج القطاع إلى إعادة توجيهه استراتيجي من خلال:
- إعادة التوازن بين السوق الداخلي والسوق الخارجي، مع تطوير عرض ملائم للزبون الوطني الذي لا ينبغي اعتباره بمثابة زبون عارض أو بديل (كلما برزت أزمة تهم السياحة الدولية)؛

## 8. تحويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى رافعة للتنمية الاقتصادية

الاجتماعي والتضامني من تعاونيات وتعاونيات  
ومقاولات اجتماعية...إلخ:

• تثمين التجارب الناجحة، وبالخصوص في  
العالم القروي، ولا سيما منها تلك التي يقودها  
نساء وشباب؛

• تشجيع تفويض بعض الخدمات العمومية  
لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي  
والتضامني، كخدمات الصحة، والمساعدة  
الاجتماعية، والتربية، والطفولة، والمساعدة  
الموجهة للأشخاص المُسنين...؛

• تدعيم قدرات مكتب تنمية التعاون في مجال  
التأطير وتطوير قدرات التعاونيات.

لا يحق اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني  
«اقتصاداً للفقراء». لقد أثبتت التجارب المتراكمة  
أنه قطاع بمواصفات كاملة، ومنتج لقيمة  
 مضافة اقتصادية واجتماعية كبيرة، بارتكانه  
على قيم متربعة في المجتمع المغربي:  
قيم التقاسم والتآزر والتعاضد...إلخ.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو قطاع  
مُعبئ، يخلق الكثير من فرص الشغل، وهو  
بذلك يجب اعتماده كرافعة لإدماج النساء  
والشباب في النشاط الاقتصادي، وبالخصوص  
في أنشطة الفلاحية والصناعة التقليدية والصيد  
البحري والسياحة، وخدمات القرب وإعادة  
التدوير...إلخ. وانطلاقاً من ذلك، نقترح ما يلي:

• مرافقة وتشجيع، عبر تدابير تحفيزية، كثافة  
مبادرات المجتمع المدني ومنظمات الاقتصاد





## 9. تأهيل الصناعة التقليدية

- على المستوى الاجتماعي: تحسين ظروف العمل، وتوفير الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين؛
- تطهير قنوات التوزيع ودعم المنتوج المغربي الأصيل.

يُشغل هذا القطاع أكثر من 2,5 مليون صانع تقليدي، ويتيح فرصاً عديدة، من خلال، بالخصوص، الأهمية التي يعطيها لتملك المهن، وإثمار المواد الأولية المحلية عوض الرأسمال. فرغم النجاح الدولي لبعض المقاولات الوطنية، ما زالت تعترض سبيل هذا القطاع مصاعب بنوية. لهذا نقترح:

- التأهيل المؤسسي، عبر مراجعة القانون المنظم للحرف بتشاور مع الفاعلين، وتنشيط غرف الصناعة التقليدية وهيكلتها بشكل عميق؛
- إطلاق عملية كبرى لاستدامة الحرف، كمكون أساسي لتراثنا، عبر التكوين والتعلم ومد الجسور مع التعليم العمومي؛
- وضع نظام ملائم للقروض بمشاركة مع الأبناك، ووضع نظام خاص للضمان؛
- إصلاح «دار الصانع»، مع إقرار الأغلبية التمثيلية للمهنيين بالمجلس الإداري؛
- إقرار جائزة وطنية لتشجيع مجهودات الإبداع والتجدد والتجوييد المبذولة من طرف الصناع التقليديين؛



## 10. النهوض برقمنة الاقتصاد

- تمييز الصناعة التكنولوجية في المغرب بـ«علامة الأصالة»;
- تحديد هدف بروز عشرة شركات وطنية رائدة في التجارة الالكترونية، عبر التشبيك حول وحدة عمومية كبيرة للمغرب، وبشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية التي يُعهد إليها توفير المنصات اللوجستيكية؛
- العمل على تمويع المغرب كمركز جهوي لتخزين المعطيات وخدمات «كلاؤد» Cloud من خلال الاستثمار في حوض تكنولوجي متصل بشبكة الألياف البصرية الإفريقية والأوروبية؛
- تطوير وتكثيف أداء المشتريات عبر البطاقات الالكترونية، وتحسيس التجار الصغار والمتوسطين بفوائد هذا النظام، مع تشجيع تعقب الأثر البنكي Traçabilité، وضمان أمن المبادرات المالية.

من الضروري ترسیخ إدماج بلادنا في عصر الرقمنة، بغایة تحضيرها للتأقلم مع التحولات المجتمعية الكبرى، وتحويل الآلية الرقمية إلى رافعة للتنمية. ومن أجل ذلك نقترح:

- تقليل الفجوة الرقمية بين مختلف الجهات والشرائح الاجتماعية في إطار تصور لإعداد التراب والنهوض بالمساواة والإنصاف؛
- القضاء على الأمية، وتنمية فكرة التعلم مدى الحياة بالنسبة إلى كل المواطنين؛
- تسريع نزع الطابع المادي على المعاملات، وجعل «الحكومة الالكترونية» رافعة متميزة لتحديث الإدارة؛
- تشجيع ودعم ومرافقة مشاريع الابتكار، وخاصة تلك التي يُبادر إليها الشباب، مع التركيز على الشركات المبتدئة Start-Up، في مجال التكنولوجيات؛



## 11. وضع التشغيل كهدف أساسي للاستراتيجية التنموية

العموميين والخصوصيين المتنوعين حول الوكالة الوطنية لإنشاش الشغل والكافئات، لتسهيل الانخراط في المنهجية المحددة: التوجيه، التكوين-الإدماج-مواكبة التشغيل الذاتي:

- تقييم برامج المساعدة على التشغيل، لتدارك الاختلالات والقيام بالإصلاحات الضرورية، بهدف الرفع من معدل الإدماج النهائي والاستقرار في الشغل؛

- تشجيع، عبر تحفيزات مالية (المساعدة على التنقل، الإقامة، التغذية...) العاطلين عن العمل لفترات طويلة، للانخراط في البحث النشيط عن الشغل والتقوين والحركة الجغرافية (مساعدة حصرية أثناء البحث عن التشغيل لأول مرة) :

- تكثيف برامج إنشاش التشغيل، مع توسيع زمانة عروض الخدمات المقدمة، خصوصاً بالنسبة للفئات الخاصة، كالفئات غير المتوفرة على أي شهادة تعليمية والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وضع مسألة التشغيل في صلب السياسات العمومية: إن الهدف الأولي هو العودة إلى الوضعية التي كانت سائدة قبل أزمة كوفيد 19 في أجل لا يتعدى نهاية سنة 2022. ففضلاً عن الإجراءات المقترنة في إطار الميثاق الاجتماعي لدعم وتمويل المقاولة الوطنية، تؤكد على ضرورة:

- الحفاظ على المستوى العالمي للاستثمار العمومي (أكثر من 200 مليار درهماً في السنة)، وتحسين نجاعته وأثره الإيجابي على الساكنة، والرفع من معدل إنجازه الفعلي؛

- ربط الإعانات العمومية وتدابير دعم المقاولة (جباية تحفيزية، تحمل التكاليف الاجتماعية) بالتشغيل والحفاظ على مناصب الشغل؛

- إطلاق أوراش ترابية وجماعاتية في الأرياف والمناطق الجبلية؛ إنجاز طرق ومسالك لفك العزلة؛ التزويد بالماء الشرب من خلال إنجاز سدود تلية وآبار؛ التشجير؛ وتطوير الطاقات المتجدددة وخاصة الشمسية؛

- تعزيز الوساطة النشيطة لتدبير سوق الشغل، بتطوير شبكة القرب المكونة من الفاعلين

## 12. تطوير و تثمين التكوين المهني



عرف نظام التكوين المهني تطويراً كمياً هاماً، حسب عدد المسجلين الذي يتجاوز نصف مليون طالب، وكذا حسب ارتفاع عدد الشعب في هذا النوع من التكوين، ومواد التكوين المعروضة أمام المرشحين. غير أن هذا الـ**البعد الكمي** لا يكفي لوحده إذا لم يرتبط بأهداف نوعية تسمح بتخرج **أفواج مؤهلة** لتلبية انتظارات سوق الشغل من قدرات وكفايات تساعد على تحسين تنافسية المقاولات. لذا يقترح حزب التقدم والاشتراكية صياغة وتفعيل استراتيجية جديدة للتكوين المهني، عبر اتخاذ التدابير التالية:

- تشجيع ومكافأة المقاولات التي لها برامج لتكوين العاملين بها، والتي تستقبل وتؤطر الطلبة في طور التدريب، والإشادة بها عند الاقتضاء؛
- نقل اختصاصات واسعة للجهات في مجال التكوين المهني، وتسريع استكمال مشروع «مدن المهن والكافاءات» على مستوى كافة جهات المملكة؛
- تمكين «المرصد الوطني للتشغيل» من وسائل إضافية للقيام بكافة مهامه، بما فيها تتبع تطور سوق الشغل، ووضع مخطط لاحتياجات الاقتصاد الوطني من الكفاءات.
- إنعاش وتجويد المنظومة التكوينية، ومد الجسور مع الجامعة لفائدة الطلبة المتميزين؛
- إقرار إجرائية التكوين المستمر، وإعادة التكوين بالنسبة للمكونين وفق ما تجود به العلوم والأبحاث من مناهج ومواد جديدة؛
- إشراك ممثلي المقاولات والأجزاء في تحديد حاجيات التكوين، وفي تدبير المنظومة التكوينية، لضمان المطابقة الفضلى مع حاجيات الاقتصاد، ولتسهيل إدماج المتخريجين في الحياة المهنية؛

## 13. تمويل الاقتصاد: النجاعة والابتكار

يتعلق الأمر بمسألة أساسية لتعبيئة مزيد من الموارد، وإعطاء الانطلاق لاقتصادنا. وتمحور اقتراحاتنا حول أربعة مستويات.

- التخفيف التدريجي للنفقات الجبائية من 32 مليار درهماً إلى أقل من 10 مليارات درهماً:

- حصر الإعفاءات الجبائية على الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي؛ والأنشطة ذات المنفعة العامة، وعلى المقاولات التي تعزز أموالها الذاتية؛

- حذف نظام الإعفاءات بعد 5 سنوات من نشاط المقاولة.

إرساء مساهمة تضامنية تحملها شركات التأمين والمقاولات المستفيدة من وضع احتكاري لصالح الدولة أو الاحتكار بحكم الواقع : monopole de fait/

إقرار ضريبة على الثروة، وعلى المدى القريب ضريبة على الأملالك غير المنتجة، وكذا الضريبة على الإرث (أزيد من 10 ملايين درهماً)؛

إخضاع الملكيات الفلاحية الكبرى للضريبة؛

إقرار رسم على القيمة المضافة العقارية الناتجة عن مخططات التهيئة وتوسيع المجالات الحضرية؛

• القيام بإصلاح جبائي عادل، في خدمة العدالة الاجتماعية والاستثمار المنتج، إنها نقطة تكتسي غاية الأهمية، إذ تعتبرها مدخلاً لبروز الثقة، وإضفاء المصداقية على المشروع التنموي. ولهذه الغاية نقترح :

- التطبيق السليم للقانون الإطار حول الجبائيات الذي تمت المصادقة عليه، تفعيلاً لتصويبات المناقضة الوطنية حول الجبائيات؛

- تعبيئة الطاقة الجبائية، بهدف مضاعفة الموارد الجبائية التي يمكن أن تصل إلى 300 مليار درهماً سنوياً في أفق عام 2025، وخاصة

من خلال:  
- محاربة التملص والغش الضريبيين؛

- تقليل الضغط الجبائي على الفئات المعوزة والطبقة المتوسطة، وعلى الاستثمار المنتج، وتعويضه بتوسيع الوعاء ، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى فائض في الموارد الجبائية.

مراجعة نظام الإعفاء الضريبي في الاتجاه الآتي:

## العمومي في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية

- إعادة النظر في الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي، على أساس منطق «رابح- رابح»، وفي اتجاه تشجيع مساهمة الخواص في المشاريع المهيكلة والواعدة؛
- الانتقال من منطق قائم على الإمكانيات، إلى منطق قائم على النتائج وضمان الأثر الاجتماعي للاستثمارات العمومية.



إعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل:

- إدراج سعر 44% بالنسبة للدخل العليا (فئة التضامن):
- الرفع من سقف الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة لفئة العمال الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي 50.000 درهماً:
- تخفيض الضريبة على القيمة المضافة على المواد الضرورية، وحذفها على الأدوية، وتطبيق سعر 40% على الكماليات:

إصلاح الجباية المحلية لتدعم موارد الجماعات المحلية، مع تجميع هذه الرسوم في رس敏ين واحد مرتبط بالسكن، والثاني بالأنشطة الاقتصادية.

للتقويم والتخطيط والتوجهات العامة للنمو. وتهمنا اقتراحاتنا ما يلي:

- إطلاق اقتراض وطني للسندات، لتعبئة الادخار الوطني، مع إعفاء ضريبي لمردوديته؛
- توظيف موارد الاقتراض لتمويل الاستثمار



عمومي للاستثمار، لضبط السوق في اتجاه تخفيض أسعار الفائدة.

- تنشيط سوق رؤوس الأموال

- تنشيط بورصة الدار البيضاء على أساس الشفافية والصرامة في التدبير:

- حث المقاولات على ولوج البورصة، مع توفير مناخ ملائم؛

- ضمان ضبط قوي ومستقل للأسواق المالية، من أجل تعزيز ثقة المقاولات.

- سياسة نقدية مرنة

بالرغم من المجهودات التي بذلها بنك المغرب، مازالت أسعار الفائدة مرتفعة نسبيا، وتشكل وبالتالي، عائقا أمام الولوج للتمويل بالنسبة لبعض القطاعات الاستراتيجية الهامة، ونقترح:

- إعادة توجيه القطاع البنكي نحو وإنشاء مقاولات صغرى ومتوسطة، مع اللجوء، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، إلى ضمان الدولة، وخاصة بالنسبة لقطاعات الوعدة والتي تخلق فرص الشغل؛

- ربط تغطية جزء من المخاطر من طرف الدولة بخفض سعر الفائدة (بالنسبة للأبناك)؛



## 14. تعميق البعد الإيكولوجي للسياسات القطاعية

إن الغاية هي إلّى دماج الكامل للبعد الإيكولوجي والتغيرات المناخية في السياسات القطاعية، للحفاظ على الموارد الطبيعية الوطنية، وتوفير شروط تطوير اقتصاد بديل محترم للبيئة، وذلك عبر:

- إعطاء دفعة كبيرة للانتقال الطاقي واعتماد مزيج طاقي حقيقي متنوع، مع إدماج مقاييس التناصية الصناعية، البيئية، التكنولوجية، والاجتماعية-الاقتصادية؛

- إحداث نظام وصندوق لدعم المقاولات المستعملة للطاقة المتجدددة؛

مُصاحبة كل اختيار طاقي ببرامج للبحث والتنمية، بشراكة مع الجامعات المؤهلة؛

- على المستوى الاجتماعي: تشجيع الأنماط قليلة الاستهلاك الطاقي: تمدن على أساس بناء مستعمل للطاقة الشمسية، إلى الانتقال إلى استعمال وسائل نقل عمومية تشتعل بطاقة نظيفة؛

- على المستوى السياسي: الحفاظ على الدور المحرك للقطاع العمومي، وتأكيد دور الدولة في مهامها السيادية الضبطية للقطاع، عبر ضمان ولوج المواطنين والجهات بأسعار منصفة؛

• دعم حكامة البيئة، وبالأساس عبر:

- إحداث وزارة كبرى مكلفة بالبيئة، من أهم وظائفها صياغة تشاركية لسياسة حكومية منسجمة وتنفيذها، وتحسين وتكيف الإطار القانوني والتنظيمي والمالي مع التطورات؛

- إيلاء الأسبقية لتفعيل القانون المتعلق بدراسة الأثر على البيئة؛

- التزام الدولة بإعطاء القدوة والتدبير الأمثل للمشاريع البيئية، بتعزيز الشفافية والتواصل حول المشاريع المهيكلة الكبرى ووقعها على البيئة.

• تقييم الاستراتيجية الطاقية الوطنية لأفق 2030، مع الحفاظ على الأهداف الأساسية: تعبيئة الموارد الطاقية الوطنية، وبالخصوص الطاقات المتجدددة، لتحقيق هدف 52% في أفق 2030، والرفع من النجاعة الطاقية باتخاذ الإجراءات التالية:



- التنفيذ الفعلي لمخطط التأقلم مع التحولات المناخية، ووضع نظام للوقاية من الفيضانات وتدبیرها:

- تطوير بنيات تطهير السائل، لتدارك التأخر الحاصل في معالجة المياه العادمة خصوصاً في العالم القروي، وإعادة استعمالها.

#### • النهوض بالنماو الأخضر

- إعمال منهجية شاملة وإرادية للنهوض بالنماو الأخضر، بالاعتماد على مختلف الاستراتيجيات: الاستراتيجية الطاقية، مخطط المغرب الأخضر، المخطط الوطني للماء، تثمين استعمال النفايات، المخطط الوطني لتطهير السائل، محاربة التصحر، الحفاظ والتدبیر المستدام للغابات، مع وضع الآليات المؤسساتية للتنسيق والتتبع والتقييم:

- تأهيل ودعم السياحة الإيكولوجية والتعريف بها، وتنميـن مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية والمنتوجات الطبيعية المحلية:

- التحفيـز عن الاستهلاك المسؤول ومحاربة كل أشكال الهدـر والتبـذير:

- إعادة تأـيم شركة «لـسامـير»، عبر حصول الدولة على أغلـبية الأـسـهم، حتى تـمـكـن من إـعادـة هـيـكلـتها في اـتجـاه يـخـدـم المـصالـح الـوطـنـيـة وـعـلـى أـسـاس تـكـنـوـلـوـجـيـات نـظـيفـةـ.

#### • رفع تحدي التدبـير الأمـثل للمـوارـد المـائـية

لقد راكمـت بلـدـنـا تـجـربـة طـوـلـة في تـدبـير هـذـا المـورـدـ الـحـيـويـ الـهـامـ، يـجـبـ الـاستـفـادـةـ مـنـهـاـ وـتـطـوـيرـهـاـ، وـالـارـتكـازـ عـلـيـهـاـ لـصـيـاغـةـ روـيـ جـديـدةـ تـمـكـنـ مـنـ:

- ضـمانـ الـآـمـنـ الـمـائـيـ وـتـلـيـةـ حاجـيـاتـ السـكـانـ وـمـخـتـلـفـ الـأـنـشـطـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ، بـتـنـوـيـعـ مـصـادـرـ التـزوـيدـ، مـنـ خـلـالـ تـطـوـيرـ، بـالـخـصـوـصـ، الـمـصـادـرـ غـيـرـ التـقـلـيدـيـةـ، مـثـلـ تـحـلـيـةـ مـيـاهـ الـبـحـرـ؛ مـعـالـجـةـ الـمـيـاهـ الـعـادـمـةـ؛ عـقـلـنـةـ وـتـرـشـيدـ اـسـتـعـمالـ الـمـوـارـدـ الـمـائـيةـ؛

- تعـزيـزـ وـتـجـوـيدـ حـكـامـةـ الـقـطـاعـ وـالـتـدبـيرـ الـلـامـمـرـكـزـ لـلـمـاءـ، مـعـ تـقـويـةـ صـلـاحـيـاتـ وـوـسـائـلـ وـكـالـاتـ الـأـحـواـضـ الـمـائـيـةـ، بـتـفـعـيلـ شـرـطـةـ الـمـاءـ؛

- الـاستـعـمالـ الـأـمـثلـ لـلـمـاءـ الـمـوجـهـ لـلـسـقـيـ، وـعـقـلـنـةـ وـتـجـوـيدـ تـدبـيرـ الـفـرـشـاتـ الـمـائـيـةـ بـشـراـكةـ وـعـلـىـ أـسـاسـ التـعـاـقدـ؛

الصلبة وتنظيم وتأهيل مطارح النفايات  
العمومية:

- العمل على ابتكاق هندسة وطنية في النمو  
الأخضر والإيكولوجيا.

- تشجيع المبادرات الخصوصية والجماعية،  
والاستثمار في قطاعات الطاقات المتعددة  
والماء والنجاعة الطاقية والحياد الكربوني  
والتهيئة الحضرية والغابوية المنتجة لمناصب  
شغل كثيرة:

- تطوير وتشجيع معالجة وتدوير النفايات





## الإنسان في قلب المشروع التنموي

## 15. كسب رهان تفعيل القانون- إطار المتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية في أفق سنة (2025)

يشكل هذا التحدي ورشا أساسيا بالنسبة للحكومة المقبلة، عبر الاستمرار في تفعيل الالتزامات وبلورة الإرادة السياسية المعبّر عنها، لوضع المغرب على سكة بناء مجتمع عادل ومتضامن.

غالبا، ما ترتبط بعدم احترام الواجبات الضريبية والإيكولوجية، والتي من عواقبها الأساسية هشاشة أوضاع العاملات والعاملين. الشيء الذي يتطلب تعزيز المراقبة عبر منظومة متسقة لتفتيشية الشغل ومراقبة الملاءمة للمعايير المعتمدة.

فالهدف حدّدت الوسائل رصدت (موارد الاشتراكات والموارد الميزانية)، غير أن الأهم هو توفير شروط النجاح والاستدامة لتجاوز معيقات التفعيل.

وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

- إدماج ومواكبة «الاقتصاد المعيشي» السائد في مجالات الصناعة التقليدية والتجارة المتجولة، والمقاولة الصغيرة جدا، والعمل المنزلي، وعبر التهرب عن طريق المناطق الحدودية، إلخ... بإجراءات متنوعة تحفز على الإدماج (إجراءات ضريبية بأسعار منخفضة وتدرجية أثناء التفعيل، تبسيط المساطر الإدارية والمالية، تنمية وتسهيل الحصول على القروض الصغيرة جدا، تحمل الدولة المرحلية لبعض الاشتراكات الاجتماعية....).

- على المدى القصير، ولإنجاح الورش نقترح أيضا:

- وضع برامج ميزانية متعددة السنوات عبر

• ربط ورش الحماية الاجتماعية بسياسة تنمية توفر فرص الشغل، وتدعم نسبة النشاط الاقتصادي للسكان، وبالخصوص النساء والشباب منهم، الشيء الذي سيفضي إلى توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة الحماية الاجتماعية وتقاسم المخاطر، وسيضمن استدامة منظومة الحماية؛

• ربط ورش الحماية الاجتماعية بتفعيل مبدأ دولة الحق والقانون على المستوى الاقتصادي، وإدماج القطاع غير المهيكل، مع التمييز بين:

- محاربة عدم احترام القانون والتشغيل غير المشروع، وكل أشكال الغش الاجتماعي، (التي،



الشيء الذي يجب أن يرتب عنه توسيع وتحسين الخدمات المقدمة والانتشار الإداري التراقي بكافة جهات المملكة.

- إطلاق عملية واسعة عبر كافة أرجاء التراب الوطني للتسجيل والتصریح بالعاملات والعمال غير المصرح بهم من طرف مقاولات القطاع الخاص، (لتحقيق هدف 6 ملايين منخرط في أسرع وقت ممكن)، باعتماد مقاربة تفاوضية مرنة تأخذ بعين الاعتبار ظروف المقاولات وحسن مبادئ التدرج والمواكبة والمساعدة للوصول إلى وضعية قانونية سوية؛

- تعزيز برامج المساعدة المباشرة للسكان الذين يوجدون في وضعية هشاشة والذين لا يمكنهم العيش سوى بفضل التضامن الوطني، وإقرار دخل أدنى للكرامات بمعدل ألف درهم شهريا، مع تجوييد والارتقاء على أنظمة الحماية الاجتماعية السارية أو في طريق التفعيل، ((المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مليون حقيقة,...))

انون مالي خاص بالحماية الاجتماعية يضمن الموارد المالية المحولة والمستخلصة، ويسهل عملية المراقبة البرلمانية الضرورية؛

- التسريع بإخراج الهيئة التي سيُعهد إليها بمراقبة وضبط منظومة الحماية الاجتماعية إلى حيز الوجود، والشهر بالأساس على استدامة المنظومة، والموازنة الدائمة الثانية «المساهمة مقابل الخدمات» والتقائية أنظمة الحماية؛

- تعزيز وتجويد التواصل والتحسيس تجاه الفئات المستهدفة، وفتح باب المفاوضات مع المنظمات المهنية حول الاستراتيجيات وشروط الانخراط بالمنظومة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بكل فئة، عبر منهجية التدرج والمرونة، خصوصا بالنسبة للمهن أو الفئات التي عانت وتعاني من تداعياتجائحة كوفيد19 أكثر من غيرها؛

- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في اتجاه يسمح له بالاضطلاع بالدور المنظر منه، والاستيعاب الأمثل لـلألف العاملات والعاملين غير المصرح بهن وبهم.

## 16. استكمال وتحسين إصلاح أنظمة التقاعد

• قيادة وتعزيز الإصلاح الضروري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما تقتضيه الصراحة الضرورية: لا يجب الاقتصار على إدماج كل العمال المعندين بالحماية الاجتماعية فقط، بل يجب أيضا وضع حد لهزة الخدمات المقدمة، والمعالجة الاستباقية لأوضاع العمال الذين لم يتمكنوا، لأسباب متنوعة، من جمع عدد أيام الاشتراك المشروطة:

• توضيح آليات مراجعة قيمة المعاشات ومعالجتها بإنصاف على المستوى الجبائي، والعمل على إيجاد حلول للمعاشات الضعيفة ومعاشات الخلف من أرامل وأطفال في اتجاه ضمان، على المدى القريب، معاش بقيمة الحد الأدنى للأجر؛

• تجويد نظام الحكومة بالتأكيد، خصوصا، على الدرقاء بالتدبر الثلاثي وتقاسم كل المساهمات على أساس 2/3 بالنسبة لآرباب العمل و 1/3 بالنسبة للأجراء.

دافع حزب التقدم والاشتراكية، دوما، على مقاومة إشكالية أنظمة التقاعد على أساس رؤى شمولية ومنسجمة تتجاوز الإصلاحات المعيارية. لهذا نقترح:

• المصادقة على قانون- إطار يحدد المبادئ والقواعد وأجندة الإصلاح الشمولي لنظام التقاعد:

• اعتماد مخطط إرادي لتمديد نطاق تغطية المعاشات التقاعدية في انسجام مع مشروع تعميم الحماية الاجتماعية لعمال القطاع الخصوصي والعمال المستقلين والتجار وكل الفئات العاملة لحسابها الذاتي؛

• محاربة كل أشكال الانحراف الاجتماعي (عدم التصريح أو التصريح الناقص) وتقوية المراقبة؛

• تكوين قطب عمومي للتقاعد، مع إطلاق، في نفس الوقت، إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي للاحتياط الاجتماعي؛

## 17. إعادة هيكلة عميقه للمنظومة الصحية لضمان «الحق في الصحة للجميع»



وذلك من خلال:

- إعطاء الأسبقية للوقاية، بتوفير الموارد البشرية والمادية لهذه المهمة، حيث أضحت ذلك من الشروط الأساسية لتفادي الارتفاع المهوول لمصاريف الصحة، وذلك بارتباط مع نظام التغطية الصحية الذي، إن تحقق، سيعرض الاستدامة المالية إلى مخاطر جمة، أما في حالة ترشيده وعقلنته فسينعكس إيجاباً على الصحة العامة للمواطنين، ابتداءً من سن الطفولة وحتى سن الشيخوخة. لذا نقترح تجديد ودعم البرامج المتعلقة بـ:

- صحة الأم والطفل;
- الصحة المدرسية;

لاداعي للقيام بتحليل عميق ومستفيض للوقوف على ما يعنيه المواطنون من متاعب وما يتحملوه من أعباء للولوج إلى العلاج. فالأرقام والنسب صادمة: 46% من مصاريف الصحة يتحملها المواطنون، 30% شركات التأمين، 24% ميزانية الدولة، علماً بأن الحصة الكبيرة يستفيد منها القطاع الصحي الخصوصي.

من هنا تأتي أهمية إنجاح مشروع تعليم الحماية الاجتماعية، وتوسيع مجال التغطية الصحية الإجبارية الذي يظل رهيناً بضرورة القيام بإصلاح شامل وعميق للمنظومة الصحية الوطنية، يسمح بولوج الجميع للعلاج على قدم المساواة، وتوسيع العلاجات، موازاة مع سن سياسة وقائية، خصوصاً في الأوساط الفقيرة والهشة بكافة أرجاء التراب الوطني.

• إعطاء الأسبقية المطلقة للقطاع الصحي العمومي كضامن للمساواة في الوصول إلى العلاج، وذلك عبر:

- تأهيل المستشفيات العمومية بالتجهيزات والوسائل الضرورية مع ترشيد تدبيرها وتحسين العلاقة بين المرتفق والمستقبل؛

- الاهتمام بصيانة والإصلاح السريع للتجهيزات ووسائل العمل بالمؤسسات الصحية؛

- وضع مخطط خماسي لتوسيع الوصول للعلاج وتخفيف الفوارق المجالية بين المدن والبودي والأرياف، وإصلاح المنظومة الصحية الأساسية بإعطاء الأولوية للفئات المعوزة وللجهات التي تعاني من خصاص كبير؛

- تعزيز وتنمية الجهوية، مع تحويل المديريات الجهوية إلى وكالات جهوية للصحة، وتوسيع صلاحياتها في إطار عقد-برنامج لثلاث سنوات في ما يخص القضايا المرتبطة بالتخفيط (الخريطة الصحية، المخططات الجهوية لتنمية عروض العلاج...) بشراكة مع القطاع الخصوصي والجماعات الترابية، مع توظيف وتدبير أمثل للموارد البشرية؛

- الصحة والسلامة المهنية التي يجب الارتقاء بها إلى مستوى ما تستلزمها المعايير الوطنية والدولية، خصوصا في القطاعات الفلاحية والصناعية والصناعة التقليدية...؛

- محاربة ظروف العيش غير الصحية، وضمان الوصول إلى الماء الصالح للشرب، وإلى خدمة تطهير السائل، لا سيما في العالم القروي؛

- المراقبة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية- الغذائية الموجهة للتصدير وللاستهلاك الداخلي؛

- تنمية وتشجيع الأنشطة الترفيهية والرياضية وتأهيل وتجهيز فضاءات خاصة لذلك؛

- رصد واستباق المخاطر الإيكولوجية؛

- محاربة الإدمان على التدخين واستهلاك المخدرات؛

• الرفع من ميزانية وزارة الصحة إلى 12% من الميزانية العامة، على أساس برمجة لثلاث سنوات، للوصول إلى المعايير المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للصحة؛



- عقلنة وتفعيل مسارات العلاج وإحداث  
وظيفة «طبيب الأسرة».

• وضع مسألة الموارد البشرية في قلب  
مخططات العمل، وذلك عبر:

- تكثيف عملية تكوين وتخريج مهنيي الصحة:

- التشاور مع جميع الشركاء والفاعلين في  
القطاع لإقرار خدمة وطنية (بنفس مستويات  
الرواتب المخصصة من طرف نظام الوظيفة  
العمومية، وتحسين ظروف العمل وتوفير  
التجهيزات اللازمة);

- صياغة وتفعيل مخطط لتنمية القدرات  
التأطيرية الصحية للسكان لأجل الوصول إلى  
نسبة 4,5 مهنيي لكل ألف نسمة، وضمان  
انتشار مجاني منصف لمهنيي الصحة، مع  
استعمال تقنيات التطبيق عن بعد التي صارت

ممكنة بفضل التطور التكنولوجي ووسائل  
الاتصال؛

- استكمال ورش تسييد وتجهيز كليات تكوين  
الأطباء، وتأسيس مركز استشفائي جامعي بكل

- الانفتاح على القطاع الخصوصي للاستثمار في مهن الصحة، على أساس الحاجيات المحددة في إطار الاستراتيجية الوطنية للصحة العمومية ومستلزمات الخريطة الصحية، واعتمادها كآلية لضبط التوازن التراوبي لعروض العلاجات، بالخصوص، في المجالات التراوبية المدرومة ونقل التكنولوجيا وتعزيز الخبرة والتكوين؛

- وضع آليات للضبط والرصد واليقظة لضمان المساواة بين المواطنين أثناء الوصول للعلاج، وتفادي تحويل الخدمات الصحية إلى سلعة.

• صياغة وتفعيل سياسة دوائية جديدة : هدفها:

- ضمان الأمن الصحي والاستقلالية، عبر تعزيز

جهة، مع توفير الأطر والأساتذة الجامعيين والحرص على مؤسسة التكوين المستمر لهم؛

- الاعتراف المعنوي والتأمين المادي لمجهودات العاملين بمصالح العلاج، والصادلة والإداريين العاملين بالمستشفيات العمومية، مع إحداث «وظيفة صحية عمومية»؛

• تطوير القطاع التعاوني والقطاع الخصوصي، في إطار من التكامل والتعاون مع القطاع العمومي، وذلك عبر :

- إصلاح وتطوير القطاع التعاوني، بالمصادقة على القانون الجديد للتعاون، مع الاستفادة من التجارب المتراكمة، ووضع آليات تضمن الشفافية والديمقراطية في تدبير التعاونيّات؛





- الاستعانة بشبكة الصيدليات الخصوصية المنتشرة عبر التراب الوطني من أجل تأطير صحي للقرب ومن أجل الوقاية؛

وتطوير الصناعة الدوائية والبيو-تكنولوجية، لضمان تلبية الحاجيات الأساسية للساكنة من أدوية، بما في ذلك اللقاحات، ومن تجهيزات بيوب-طبية؛

#### • تجويد حكامة قطاع الصحة بـ:

- المصادقة على قانون للأمن الصحي، لتحديد سياسة الدولة في هذا المجال، وللمطابقة القوانين الوطنية مع مقتضيات المعاهدات الدولية، فضلاً عن إعادة هيكلة الشبكة الوطنية للصحة العمومية والمراقبة الوبائية والصحية؛

- إحداث شبكات ومرکبات جامعية ومختبرات- صناعات لتطوير البحث العلمي والابتكار بارتباط مع حاجيات البلد؛

- محاربة الرشوة وعدم احترام معايير جودة العلاجات والاستهتار بأمن المرضى والممارسات غير المشروعة، مع الاستمرار في تخليق القطاعين العام والخاص.

- ضمان الحصول على الأدوية، والتحكم في مصاريف الصحة، عبر سياسة أئمنة ملائمة: خفض الأئمنة واتخاذ إجراءات مواكبة تجاه الصيدليات لضمان استدامتها المالية، تطوير الأدوية الجنسية، حذف أو تخفيض الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الأدوية؛

- تعزيز اليقظة الدوائية بإحداث الوكالة الوطنية للأمن الصحي؛



## 18. الاستثمار في المدرسة العمومية والتكوين والبحث العلمي

المطلوب:

- اعتبار التعليم الخصوصي كمكمل وطرف في تحقيق أهداف الإنفاق والتعميم،

ومُلزِّم بأهداف التضامن الاجتماعي وبتشغيل وتكوين أطروه المتفرغة كليا وحصرها لمهامها بالمؤسسات التربوية الخصوصية:

- اعتبار مسألة الموارد البشرية مسألة مركزية تتطلب:

- تقدير وتشريف مهنة المدرس بسن تحفيزات تسمح باستقطاب أحسن المتفوقين الحاصلين على مستويات التعليم المطلوبة؛

- ضمان تكوين عميق وحديث لفائدة المدرسين يمتد على سنتين على الأقل، مع توفير تكوين مستمر أثناء ممارسة المهنة؛

- تدبير المسارات المهنية وفق قواعد موحدة تعتمد الإنفاق في الرواتب ومنظومة تقييمية وتدبيرية للمسارات على أساس القدرات والكفاءات البيداغوجية والنتائج؛

إن من أهم أسس المشروع المجتمعي لمغرب متضامن ومزدهر هو الاستثمار في اقتصاد المعرفة، في التربية، وفي التكوين. إن هذه الأسبقيties القصوى تقتضي بلورة سياسة قوية تتمحور حول ثلاثة أهداف أساسية:

• الارتقاء بالمدرسة العمومية لتنمية قدرات التلاميذ عبر:

- تكافؤ الفرص، عن طريق التمدرس الشامل والمجاني الإلزامي إلى حدود سن السادسة عشر، مع محاربة الهدر المدرسي، والمواكبة المادية للتلاميذ في وضعية صعبة؛

- جودة التعليم، من خلال إعادة النظر في المناهج المعتمدة وفق القيم الكونية للانفتاح والتسامح والمواطنة، ومن خلال اعتماد مناهج تربوية جديدة تُذكي مَلَكَة النقد لدى التلاميذ؛

- إيلاء أهمية قصوى لتملك اللغتين الوطنيةين (العربية والأمازيغية) واللغات الأجنبية التي يمكن أن تُعتمد، في بعض الحالات، كلغات للتدريس؛

- إعطاء الأسبقية الأولى للتعليم العمومي وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية وتعبئتها الموارد الضرورية للرقي بها إلى المستوى



- وضع نظام تحفيزي يسمح باستقطاب الطلبة المتفوقين أو المهندسين للاشتغال كأساتذة جامعيين:



- تدبير جهوي يتيح، بالخصوص، حل معضلة الفوارق المجالية التي تعيق الالتحاق بالتربيبة والتعليم:

• إرساء أسس تعليم جامعي منفتح على محیطه ومنتج للكفاءات:

انطلاقا مما يعيشه مجتمعنا من تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح دور الجامعة المغربية مركزا في عملية مواكبة ما يجري.

فالجامعة المغربية مُطالبة الآن، أكثر من ذي قبل، بالارتقاء بدورها التكويني والتنويري إلى مستوى التحديات، في مناخ يطبعه احترام الحريات الفردية والفكريّة، ويسمح بالبحث والتأطير طبقا لما تقتضيه مناهج العلوم. ولأجل ذلك، وجب:

- ضمان تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع الشباب الراغبين في متابعة دراستهم العليا، مما يقتضي تحسين نظام المنح:

- السهر على احترام مبادئ التكافؤ والشفافية عند الالتحاق بالمدارس العليا ذات الاستقطاب المحدد:

القضاء على هذه الآفة ضمن أسبقياتها، عبر تعبيئة شعبية واسعة وغير منقطعة، نظراً لتفاقم هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل أكثر فأكثر فئات الشباب المنقطعين عن التمدرس، وقد زاد تفاقم حجمها أثناء جائحة كوفيد 19. أمام هذه الوضعية، أصبح لزاماً على الجميع، مجتمعاً ودولة، التغلب بحزم وجدية على هذه الآفة بغاية القضاء النهائي عليها عبر التنفيذ الفعلي للإجراءات التالية:

- وضع منظومة ناجعة للحكومة حول الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، من وظائفها الأساسية تعبيئة القطاعات الوزارية والمجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني، عبر منهجية تعاقدية تخضع ل Bewertung التفويض وتقييم النتائج؛

- إيلاء الأهمية البالغة للجودة وللبعد الوظيفي لمحو الأمية، عبر إطلاق عملية واسعة لتنمية وتنمية قدرات الفاعلين الميدانيين (جمعيات، مكونين...) وإبداع آليات بيذاغوجية ملائمة؛

- إعطاء انطلاقة جديدة للبرنامج الموجه للفئات الهشة (النساء، سكان العالم القروي، إجراء الصناعة الحديثة والصناعة التقليدية....) مع تعزيز البعد الإدماجي للبرنامج، بربط محو الأمية بخدمات اجتماعية أخرى (التربية على المواطنة، حضانة الأطفال، التربية الصحية، أنشطة مدرة للدخل...);

وضع برامج خاصة بالشباب الذي يتراوح سنه ما بين 15 و 24 سنة، واعتمادها كآلية للإدماج في النظام الرسمي التكويني والتشغيلي.

- دعم وتطوير استقلالية الجامعات ودمقرطة مؤسساتها التقريرية والتدبيرية؛

- إحداث إطار يسمح باستقطاب أحسن الطلبة المتوفقيين الحاصلين على شهادة الماستر أو شهادة الهندسة للالتحاق بسلك التدريس الجامعي والبحث العلمي وفتح آفاق الترقى أمامهم على أساس الاستحقاق والإنتاج المعرفي؛

- تسهيل الحركية المهنية، على المستويين الوطني والدولي، للأساتذة الباحثين؛

- وضع البحث العلمي والابتكار في صلب مهام الجامعة، وتشجيع المقاولات للإسهام في مشاريع «البحث-تنمية» (عبر قروض بأسعار مُخفضة لأجل البحث العلمي)، وتحفيز الجامعات والمدارس العليا على التنسيق والعمل الجماعي حول مشاريع وطنية أو جهوية؛

- الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي لتصل إلى 1.5% على الأقل من الميزانية العامة للدولة.

• رفع تحدي القضاء على الأمية في الأمد القريب جداً.

ما زالت نسبة الأمية جدّاً مرتفعة في بلادنا (أزيد من 52%) رغم المجهودات المبذولة. وبالتالي على الحكومة المقبلة أن تسجل



## 19. إطلاق مشروع تعبوي «مغرب الدور الاستراتيجي للثقافة في المجتمع»

- تفعيل القوانين الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفنانين وللمهن الفنية (فنانون مستقلون، مقاولون ذاتيون، حقوق المؤلف،...).

• توفير الوسائل التنظيمية والمادية لتفعيل الحق في الثقافة.

- الرفع التدريجي للميزانية المخصصة للثقافة إلى 3%، على الأقل، من الميزانية العامة؛

- صياغة وتفعيل مخطط لتعزيز التغطية الترابية بالتجهيزات الثقافية للقرب من مراكز ثقافية وخزانات ومكتبات سمعية-بصرية ومعاهد موسيقية وقاعات مسرحية وورشات فنية،... لتشجيع وتعزيز الممارسات الثقافية في كل أشكالها؛

- دعم التكوين الفني وإعادة إدماج التكوين على الفنون ضمن مواد التعليم الابتدائي والثانوي؛

- عقلنة (عبر إحداث مجلس للفنون) سياسة دعم الفنون، على أساس مقاييس مُنصفة، وتشجيع الإبداع والجودة؛

- تخصيص نسبة معقولة من ميزانية الاستثمار المخصصة للمقاولات العمومية، للجهات،

يستجيب هذا المشروع، بالخصوص، لطلعات الشباب نحو تأكيد الهوية، ول حاجتهم إلى التربية على المواطنة، ولرغبتهم في تعلم قيم الانفتاح والتسامح. انطلاقاً من هذا المسعى، سينظر إلى الثقافة كعنصر للإدماج والتماسك الاجتماعي، قائم بذاته ومنتج للخيرات وللتشغيل. يؤمن هذا المشروع على المحاور التالية:

• تفعيل الضمانات الدستورية المتعلقة بالحقوق والدريافت:

- تكثيف المجهودات التحسيسية والتكمينية حول الضمانات الدستورية للدرية والإبداع لفائدة كل الفاعلين في الحقل الثقافي، من سلطات تربوية ومنتخبين وأساتذة ومدربين والتجهيزات الثقافية ووسائل الإعلام؛

- التسريع بتعيين أعضاء المجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية، ليضطلع بمهامه كاملة في النهوض باللغتين الوطنيتين وصيانتها وتطويرها (العربية والأمازيغية)؛

- البلورة الفعلية للطابع الرسمي للغة الأمازيغية في جميع ميادين الحياة العامة وبالخصوص في ميادين التعليم والإدارة والقضاء؛

- تحفيزات ضريبية (تشجيع إنتاج منصات رقمية لترويج المنتوجات الفنية، الاستشهاد، .....! Sponsoring

للمدن الكبرى....من أجل اقتناة إنتاجات الفنانين والمبدعين... وكذلك لدعم البحث والإبداع الفني والثقافي.

- تشجيع الأجراء داخل المقولات على اقتناة الكتب، والاعتياد على ارتياض فضاءات الفُرجة الفنية، وقاعات السينما والمسارح وزيارة المتاحف:

• دعم سوق الثقافة عبر:

- تشجيع الاستثمار في الصناعات الثقافية والفنية والإبداعية، من خلال إقرار عدة إجراءات، من قبيل:





- توفير الوسائل التنظيمية والبشرية والمالية للحفاظ على التراث في كل المشاريع الحضرية والاقتصادية والسياحية.

- دعم وتطوير الدبلوماسية الثقافية.

- تكثيف الحضور الثقافي للمغرب في العالم، عبر المشاركة في المعارض والمهرجانات، وعبر تعبيئة الفنانين المغاربة للحضور والمشاركة في النظائرات الشعاعية الهامة، وإحداث مراكز ثقافية مغربية ببرمجة جذابة وذات جودة.

- إعادة هيكلة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وتحديث مساطره المرتبطة بعمليات تحصيل الحقوق.

- حماية وتنمية التراث:

- صياغة وتفعيل مخطط طموح، يُعبئ الموارد العمومية والخصوصية، ويضع الراهن القانوني، للحفاظ على التراث الثقافي المادي واللامادي وتنميته؛

- تسريع وتيرة عمليات تسجيل وتصنيف المآثر الأثرى تمثيلية للتراث الوطنى، بالاعتماد على المجتمع المدنى، وبالقيام بعمليات الجرد والإحصاء؛



## 20. نهج سياسة رياضية تتلاءم مع رهاناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- منظومة تكوينية: رياضة / دراسة:
- تجويد ودمقرطة حكامة القطاع الرياضي، واحترام استقلالية الحركة الأولمبية، مع عصرنة وعقلنة تدبير الجامعات والأندية:
  - محاربة كل ظواهر الشغب والتخريب والعنف داخل وخارج الفضاءات الرياضية، وذلك بتعاون مع جمعيات المساندين والأندية.

- اعتماد ميثاق «الرياضة للجميع»، لتجسيد الحق في الرياضة كحق للمواطن، وتنمية وتطوير الرياضة الجماهيرية:
- تطوير الرياضة المدرسية والجامعية:
- تطوير الرياضة التنافسية، ومضاعفة عدد الممارسين المنخرطين المعتمدين من طرف الأندية والجمعيات (هدف مليون منخرط):
- تطوير رياضة النخبة الرفيعة المستوى، عبر





## 21. التوجه بعزم نحو المناصفة والمساواة

المنتخبة للتوجه الفعلي نحو المناصفة.

- خلق الشروط الملائمة لانخراط المرأة في الحياة السياسية والجمعوية:

- تقوية الاندماج الاقتصادي للنساء، برفع نسبة نشاطهن وتشغيلهن، فضلاً عن المجهودات التي يجب بذلها وتعزيزها لتمدرس الفتيات الصغيرات والاستمرار في تمدرسهن. ومن الضروري هنا:

يظل تقديم المجتمع المغربي مشروعًا بتفعيل مبدأ المساواة، والاعتراف بحقوق النساء على جميع المستويات. مما من شأنه، بفضل كفاحات قوى التقدم والحداثة ومن ضمنها حزب التقدم والاشتراكية، تم تحقيق مكتسبات في هذا المجال، لكن لازال هناك كوابح ومعيقات وجب العمل على رفعها في الأجل المنظور، والتوجه بحزم نحو المناصفة والمساواة، لا سيما من خلال:

- تعزيز تمثيلية النساء في كل المجالس



القضاء والأمن الوطني ومفتشية الشغل....؛

• محاربة كل الصور النمطية والتحقيرية للمرأة في المجتمع

- التطوير والتنفيذ الفعلي لمقاربة النوع، على جميع المستويات؛

- التثمين الاقتصادي والاجتماعي لعمل النساء، وبالخصوص عمل المرأة القروية ونظام المساعدة للأسرة؛

- ضمان حد أدنى للدخل المخصص للنساء في وضعية الهشاشة، والرفع من معاشات الخلف للأرامل.

- اعتماد المطاردة الممنهجة لكل أشكال التمييز أثناء التشغيل، وداخل الوسط المهني، وبالخصوص، ضمان إمكانية الوصول إلى مناصب المسؤولية، مع احترام المُساواة التامة في الأجر بين النساء والرجال؛

- تشجيع التشغيل الذاتي والمقاؤلة الذاتية النسائية، وضمان المساواة في الحصول على العقار عبر القروض.

- تشجيع تأسيس التعاونيات النسائية، وبالخصوص في ميادين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتسهيل الولوج للتمويل، فضلاً عن تقوية القدرات التدريبية...؛

• التنفيذ الفعلي للمقتضيات القانونية، وللمدونة الأسرية، وللمدونة الجنسية، والقانون المناهض للعنف ضد النساء، عبر تعزيز المساعدة الفضائية والتأييث المتدرج لبعض المهن مثل

## 22. من أجل ميثاق للشباب

• تقوية برامج القرب وولوج الشباب للأنشطة والفضاءات الترفيهية، وللثقافة خصوصا في الاحياء المحرومة والهاامشية بالمناطق التي يعاني سكانها من فقر كبير، وبالعالم القروي؛

• محاربة كل الظواهر المنحرفة والسلبية المرتبطة بالعنف في الأماكن العمومية وبالإدمان على المخدرات والكحول، بتعاون مع جماعيات الشباب؛

• تنشيط وتحريك المجلس الأعلى للشباب والعمل الجماعي؛

• توفير حماية قانونية وفعالية للأطفال المتخلى عنهم، مع ضمان حقوقهم الأساسية وتوسيع شبكة المراكز المخصصة لاستقبالهم، بغایة احتضانهم والعناية بهم وتكوينهم للاندماج الكلي والناجح في حياة المجتمع؛

• تكريس حقوق الطفل في التمدرس والصحة، مع منع زواج القاصرات والقاصرين) وتشديد العقاب والرفع من المدد السجنية في كل حالات العنف المعنوي والجسدي تجاه الأطفال.

يُشكل الشباب أمل ومستقبل الأمة. ولقد أصبحت الحاجة ملحة لتقدير ورد الاعتبار لهذه الفئة الوعادة من شعبنا، عبر صياغة وتفعيل استراتيجية شاملة منسجمة تُدمج وتتصور فيها جميع القطاعات، وفق مقاربة تشارکية، وتهدف إلى ضمان الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (التربية، التعليم، السكن، الثقافة، الرياضة)، وتكرис مبدأ تكافؤ الفرص، عبر الإجراءات التالية:

• الرفع من منسوب ثقة الشباب في المنظومة التكوينية، عبر إصلاح طرق ومناهج التوجيه وولوج الجامعات ومؤسسات التكوين؛

• تقوية وتوسيع الخدمات الاجتماعية الموجهة للشباب، ولا سيما الطلبة: المِنْح، السكن الجامعي، النقل، التغطية الصحية؛

• تشجيع التشغيل والتشغيل الذاتي عبر برامج ومشاريع إرادوية؛

• تطوير تجهيزات القرب الاجتماعي والرياضة الموجهة للشباب؛

## 23. اعتماد سياسة ناجحة لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

(وبالخصوص في الوظيفة العمومية)، وتشجيع كل أشكال الإدماج عبر العمل، وكذا تحفيز وتحسيس المقاولات للسير على نفس النهج؛

- ضمان وجود اللوجيات واعتمادها كُبعد أساس في كل مشاريع البناء أو تهيئة وإعداد الفضاءات العمومية.

يعني هذا بالنسبة لحزينا:

- ضمان تمكين هذه الفئة من التربية والتكوين، عبر إحداث أقسام للإدماج أو مؤسسات مختصة، مع تكييف البرامج والأدوات التربوية، وتكوين الأساتذة والمربين المختصين ودعمهم؛
- ضمان الحصول على الشغل، بالحرص على الاحترام التام للحصص المخولة والزيادة فيها





## 24. الدفاع عن كرامة المهاجرين وحقوق مغاربة العالم

- إيلاء أهمية خاصة لتعليم اللغات الوطنية لأبناء مغاربة العالم، بهدف تعزيز معرفتهم وإلمامهم بالواقع المغربي وارتباطهم بالوطن الأصلي؛
- تقوية وتطوير الحضور الثقافي للمغرب، في كل أشكاله، في بلدان الاستقبال؛
- إنشاء مرصد للكفاءات الوطنية في العالم مع تنظيم منتدى سنوي كفضاء للقاء والتداول، بغية إشراك مغاربة العالم في المسلسل التنموي لبلدهم الأصلي؛
- دعم الجمعيات الفاعلة في أوساط الهجرة؛
- الإحداث الفعلي للشباك الوحيد بالإدارة المغربية لتسهيل شروط إقامة القاطنين بالخارج أثناء تواجدهم ببلدهم الأصلي.
- ضرورة تحمل مسؤوليتنا الجديدة كبلد لاستقبال الوافدين عليه من المهاجرين، وتفعيل التزاماتنا التضامنية والإنسانية المتعلقة بهم، وبالخصوص القادمين من بلدان جنوب الصحراء، وذلك عبر إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي (السكن، العمل اللائق، التغطية الاجتماعية،...).
- الدفاع، بلا هوادة، عن مصالح مغاربة العالم؛
- بذل جميع المجهودات لحماية حقوق مواطنينا المقيمين بالخارج والدفاع عنها، في احترام للقانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات التي تربط المغرب ببلدان المعنية، وفي احترام للقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال؛
- تطوير وتحسين الخدمات القنصلية؛
- الاستمرار في الترافع من أجل تفعيل مقتضيات الدستور الجاري به، من خلال السعي نحو ضمان تمثيلية فعلية لمغاربة العالم في المؤسسات المنتخبة والهيئات الاستشارية؛

## 25. الدفع بسياسة ملائمة للشيخوخة

تأثيث فضاءات خاصة بهم، وتنظيم أنشطة تقوي الروابط بينهم ومع محیطهم الاجتماعي، وإشراكهم في تنظيم وتأطير الفعل الاجتماعي والثقافي:

• تطوير وتمكين مهن «المساعدة للشخص المُسن».

• ضمان دخل أدنى للمسنين، عبر تعليم الانخراط في أنظمة التقاعد، وإحداث دخل أدنى للمسنين الذين لم يتمكنوا من ذلك:

• إقرار حق استثنائي لفائدة المسنين في العلاج والنقل:

• وضع برامج، بشراكة مع الجماعات، تسمح بمشاركة المسنين في الحياة الاجتماعية، عبر



## 26. تجويد فضاء عيش السكان وربط المسألة الاجتماعية بالمسألة الإيكولوجية

- تجويد قدرات الاستقبال والاندماج الحضرية والمجالية والاجتماعية للمدن؛

- تفادي الامتداد الحضري وضمان تنمية متوازنة للأساس الهيكلي للبلد؛

- كبح الهجرة من البوادي، عبر تقريب وتعزيز الخدمة العمومية وتحسين ظروف عيش سكان العالم القروي؛

- عقلنة تدبير الموارد الطبيعية من ماء وموارد غابوية وتربة وثروات بحرية؛

- اعتماد قواعد ومعايير السلوك لحماية المناطق الهشة، كالجبل والساحل والمناطق القاحلة وشبه القاحلة والمجال الغابوي.

- إقامة مشاريع كبرى مهيكلة تدمج البُعدين الاجتماعي والإيكولوجي؛

• تجديد التعمير وسياسة المدينة وبالخصوص عبر:

- إطلاق برنامج وطني للاندماج الحضري لألفي من الأحياء ذات الأولوية: تحسين البنية التحتية والحركية، النقل العمومي، الإدماج

وضع الإنسان في قلب التنمية معناه إيلاء الأهمية البالغة لتجويد فضاء العيش المشترك للسكان في المناطق الحضرية والقروية، عبر الربط الوثيق بين ما هو اجتماعي وما هو إيكولوجي، والاستمرار في الترافق من أجل عدالة مناخية، وضد كل الأشكال المتنوعة للتدھور البيئي الذي يعاني منه السكان الأكثر هشاشة. ولن يتحقق هذا المبتغى إلا عبر إذكاء وتفعيل قيم التضامن، وتنمية جاذبية المجالات الترابية وقدراتها التنموية، والتي على أساسها ينبغي أي نموذج تنموي.

انطلاقاً من ذلك، يقترح حزب التقدم والاشتراكية:

• تحيين التوجهات الوطنية في مجال إعداد التراب، وصياغة وتفعيل التخطيط الإيكولوجي باعتباره إطاراً لتحقيق انسجام السياسات العمومية والتكامل بين الدولة والجهات بغية:

- مواجهة تحديات التمدن السريع، ورهانات تنمية عالم الأرياف؛

- محاربة الفوارق المجالية وإطلاق مسلسل تنمية مدمجة للمناطق النائية والمعزولة؛

- الاستمرار في بذل المجهودات للقضاء التام على العجز السكني في أفق سنة 2026:

- استكمال إنجاز وتوسيع الأوراش الهدافة للقضاء على انتشار السكن غير اللائق:

- تحسين نجاعة برامج محاربة السكن الصفيحي والسكن العشوائي والسكن المهدد بالانهيار:

- الحرص على تلازم توجهات وعمل الفاعلين العموميين مع توجهات الدولة، وبالخصوص في المجال الاجتماعي: حجم الإنتاج المخصص للسكن الاجتماعي ولسكن الطبقة الوسطى، والتحكم في تكاليف الإنتاج، والاحترام الصارم لدفتر التحملات في اتجاه الجودة:

- اعتماد آليات مالية جديدة (متوجات ادخار السكن، سلفات بدون فوائد...) لتسهيل الولوج للسكن:

- تحريك وإنعاش السكن الموجه للطبقة الوسطى، عبر سن إجراءات تحفيزية، من قبيل تعبيئة ووضع رهن الإشارة العقار العمومي ومنح تسهيلات عمرانية مالية لتملك السكن الأول:

- اعتماد منهجية حقيقة وفعالية لضمان الجودة أثناء إنجاز المشاريع السكنية تدمج

الاجتماعي والولوج إلى الثقافة، والاندماج الاقتصادي:

- مواكبة المدن في تحسين التنظيم والاشغال والتدبير المالي:

- تثمين التراث المادي واللامادي:

- تنظيم أيام دراسية وطنية دول تعمير مجدد وملائم، يُجيب على تحديات القرن 21:

- المصادقة على قانون يهم المدن الجديدة ومناطق التعمير المحدثة:

- إعادة الاعتبار لوظيفة التخطيط الحضري، وإعمال تهيئة حضرية تحترم البيئة (المدن الذكية، المدن الخضراء، الإيكولوجيا الحضرية....)

- إعادة العمل بمنهجية التعاقد بين الدولة والمدن:

- إصلاح نظام الضريبة على الأراضي غير المبنية لردع تجميد العقار لأغراض ريعية، وإقرار ضريبة على القيمة المضافة العقارية.

• ضمان الحق في سكن لائق لجميع المغاربة عبر:



- الحفاظ على التراث الثقافي القروي والطبيعي (الهوية المعمارية، الواحات، القصور، والقصبات...) وكذا التراث اللامادي.

إن إعادة الثقة شرط أساسي لتحقيق أهداف نموذج تنموي، ولتتبعه وانخراط الفئات العريضة لشعبنا في ديناميات الإنجاز. ولن يتم هذا سوى بإعادة الاعتبار للسياسة، عبر النبيل، عبر ممارسة ديموقратية سليمة، وعبر محاربة الانحرافات التي تعيق التنفيذ الفعلي لمقتضيات دستور 2011. لهذا سيستمر حزبنا في العمل الجاد والنضال، بجانب المواطنين وبمعية القوى الحية للبلاد، على الترافع من أجل:

متطلبات الاستدامة والانسجام العمراني والبيئي (النجاعة الطاقية، ميثاق معماري، تجهيزات ومرافق القرب...).

• سن سياسة تضامنية كبيرة لفائدة العالم القروي والمناطق المهمشة، عبر تفعيل الإجراءات التالية:

- معالجة وتغطية العجز الحاصل في البنيات التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الصحة، التعليم، فك العزلة...):

- إيلاء أهمية خاصة للمناطق الجبلية، عبر إحداث وكالة مختصة لهذا الغرض:

- تنمية الأنشطة غير الفلاحية في العالم القروي (السياحة البيكولوجية، الصناعة التقليدية...):



١١١- تجد يد الزخم  
الديمقراطي وترسيخ  
البناء المؤسسي

## 27. تفعيل المبادئ والمقتضيات الدستورية والديمقراطية:

يتطلب ذلك:

- قبول الخضوع للمساءلة، خصوصا عبر عمليات التدقيق الدوري والمتعددة من قبل الهيئات المكلفة بهذه هذه المهام؛

- العمل في إطار الشفافية التامة في ما يتعلق بالشأن العمومي؛

- الحرص على احترام القانون في جميع الحالات؛

• المحاربة الصارمة، لأثر وتأثير المال أثناء الحملات الانتخابية، وتطوير النظام الانتخابي وحمايته من الرشوة؛

• تعزيز دور الفاعلين السياسيين، وجعل من المنافسة السياسية الشريفة والمسؤولية، أساسا لممارسة سوية ومواطنة ومدنية، عبر:

- احترام استقلالية الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛

- دمقرطة الأحزاب والنقابات، والمصادقة على النصوص القانونية الهدافة إلى تحقيق هذا المسعى.

• تقوية الأبعاد المتعددة للحياة الديمقراطية، وبالخصوص في وضعية الأزمة، مع اعتبار الديمقراطية شرطا للتنمية، إن على المستوى الوطني، أو على المستوى الترابي بـ:

- تحمل الحكومة لمسؤوليتها السياسية كاملة في تنفيذ السياسات العمومية ومشاريع الإصلاح؛

- تغيير عميق في العمل الحكومي ومناهج تنشيطه، عبر الممارسة الكاملة لكافة الصلاحيات الدستورية للحكومة، والحرص على انسجامها وتكامل وتعاون مكوناتها؛

- التغيير العميق لمناهج ومعايير تحمل المسؤوليات العمومية. وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

- التفرغ الكلي للمسؤولية، والالتزام بالحرص على عدم التنافي أو تضارب المصالح؛

- التحلی بالقدوة المهنية والأخلاقية؛

- توفر الكفاءة والاستقامة؛

## 28. توسيع مجال الحريات وتعزيز الحقوق لبزوج مواطنة كاملة



إن هذه المهمة موكولة للدولة، وكذا للأسرة والأنحاء والمجتمع المدني، عبر الالتزام بـ:

- الاحترام الصارم لحرية التفكير والتعبير والإبداع والانتماء السياسي والنقابي والجمعي؛
- دعم حرية الصحافة، وتوسيع الدعم المادي لفائدة مقاولات الصحافة والإعلام؛
- اعتماد التقنيات الحديثة للإعلام، كآلية لدعم الحريات، مع الحرص على احترام الحياة الشخصية والمعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- اعتماد مبدأ المساواة على جميع المستويات: المساواة بين الرجل والمرأة، المساواة بين المجالات الترابية، تكافؤ الفرص وولوج الخدمات العمومية الأساسية، المساواة أمام الجميع والأعباء العمومية، مساواة الجميع أمام القانون، المساواة في ولوج الوظائف العمومية.

## 29. اعتماد الديمقراطية المجالية للتقدم في الالامركية والجهوية المتقدمة



• إصلاح صندوق التجهيزات الجماعية، وتحويله إلى بنك للجماعات الترابية لتنمية قدراتها التمويلية:

• خلق تنافسية سليمة بين الجهات، عبر تثمين مؤهلات كل جهة في إطار من التضامن والتكامل، مع الزيادة في موارد صناديق التضامن والارتقاء الاجتماعي:

• اعتماد منهجية الديمقراطية التشاركية لذكاء اليقظة المُواطنة في تدبير المشاريع التنموية.

وفي هذا الصدد يجب:

• إعادة الاعتبار للمجالس المنتخبة واحترام اختصاصاتها، مع تقدير الدور الأساسي الذي يقوم به المنتخبون التربويون:

• تفعيل مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية، والقطع مع محاولات وضعها تحت الوصاية:

• جعل من الإصلاح الجهوبي، مُناسبةً لتوسيع الديمقراطية، والعمل على تمكين الجهات من وضع مخططات تنمية جهوية منبثقة من المشاركة والمساهمة الواسعة للمنتخبين والمواطنين، وجعلها تفضي إلى تعاقبات مع الدولة:

### 30. ضمان أمن المواطنين كحق أساسي ومصدر للسيادة والاستقرار والتماسك؛

القانونية. الشيء الذي يتربّع عنه ضرورة وضع، رهن إشارة قوى الأمن العمومي، الوسائل البشرية والمادية لمواجهة المخاطر المتعددة المرتبطة بالإرهاب، وكل أشكال التهريب والجريمة، عبر وضع نظام متكامل: قانوني وقضائي وسياسي وأمني فعال، مؤطر بقانون يضمن احترام القواعد الديموقراطية والحقوق الإنسانية.

- اعتبار الأمن، في كل أبعاده، عنصراً أساسياً للسياسات العمومية: الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن الطاقي، الأمن الاجتماعي، الأمن القضائي، مع تأمين الولوج للخدمات العمومية الأساسية؛
- اعتبار السلامة الجسدية للمواطنين حق إنساني أساسي، في احترام تام للقواعد





## 31. إصلاح الإدارة

نقل الاختصاصات، مع تعبئة الوسائل المادية والبشرية؛

- تنظيم إعادة انتشار الموظفين، مع الأخذ بعين الاعتبار البُعد الاجتماعي، عبر تحفيزات وإجراءات تشجيعية للمناصب الجهوية والإقليمية، وكذا عبر إعادة تشكيل المصالح الإدارية الخارجية حول أقطاب كبرى؛

- تطوير القواعد والنظم المتعلقة بالتوظيف وولوج مناصب المسؤوليات، لتحسين الشفافية وضمان تكافؤ المواطنين أمام الوظيفة العمومية.

- إعادة الاعتبار والارتقاء بالموارد البشرية للإدارة، عبر سياسة طموحة للتكوين ومراجعة نظام تدبير المسارات المهنية، في اتجاه الإنصاف، وعلى أساس الكفايات، وتصحيح الفوارق العميقة على مستوى الرواتب وسن سياسة اجتماعية محفزة؛

- التدبير على أساس النتائج ومحاربة كل أشكال التبذير وسوء التدبير؛

- مباشرةً إصلاح إداري على أساس التخليق وتعزيز الرقمنة؛

- الإعمال العميق لمبدأ اللاتمركز، بالتنفيذ الفعلي لمخططات اللاتمركز الرامية إلى

## 32. المحاربة الصارمة للرشوة وتعزيز الشفافية

- تسقيف رواتب وامتيازات المسؤولين الكبار للإدارة وللمقاولات العمومية، وربط مهامهم بعقود الأداء الناجع، وبتدقيق الأهداف والحصول على نتائج:
- محاربة الاغتناء غير المشروع.
- مأسسة تفتيش وتدقيق جميع التنظيمات العمومية وكل الهيئات التي تستفيد من الدعم العمومي؛
- تعزيز استقلالية ووسائل عمل «الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها»، والسماح لها بالقيام بمهام التقصي والتدخل من تلقاء ذاتها، خصوصا في القطاعات المعرضة لمخاطر الارتشاء؛





### 33. إصلاح القضاء: ضرورة الارتقاء إلى مستوى الانتظارات

- تفعيل دور النيابة العامة في مراقبة مردودية الخبراء والعدول والموثقين ومدى احترامهم للقواعد الجاري بها العمل:
- إعادة تنظيم مهنة المحاماة:
- تعزيز وأنسنة المؤسسات السجنية:
- التسريع بمراجعة وتحيين المقتضيات القانونية، وبالخصوص المتعلقة بـ:-
  - القانون المدني؛ قانون المسطورة الجنائية؛
  - القانون الجنائي؛ قانون الأسرة؛ قانون الجنسية؛
  - القانون المنظمة لمهنة القضاة؛ التنظيم القضائي؛ قانون الإرهاب؛ قانون الجريمة الإلكترونية؛
- فتح نقاش وطني حول الحق في الحياة وعقوبة الإعدام:
- فتح نقاش وطني حول المساواة في الإرث.

#### 34 - إصلاح حقل الصحافة والإعلام

إن الهدف من هذا الإصلاح هو ضمان الأمن القانوني والقضائي واحترام الحقوق، والتخلص من جميع المساطر التي تفضي إلى التمييز وإلى منح امتياز ما، مع سن سياسة جنائية مطابقة لنص وروح الدستور والمعاهدات الدولية وتأخذ بعين الاعتبار التطورات المجتمعية. الشيء الذي يتطلب :

- الإعلان عن إرادة سياسة قوية، مع تعبيئة الموارد الميزانية الضرورية؛
- محاربة كل مس باستقلالية القضاء والقضاة، وتعزيز المجهودات والوسائل المسخرة لمكافحة الفساد وللحفاظ على حقوق المتقاضين؛
- مراجعة السياسة الجنائية في اتجاه تدعيم الوقاية من الجريمة، وسن عقوبات بديلة على السجن، وضبط وتكييف الحراسة النظرية لتفادي اكتظاظ السجون؛
- تحديث الإدارة وتدبير المسارات المهنية، وبالخصوص مسارات القضاة، على أساس الاستحقاق، بمراقبة مردودية المحاكم، وإنشاء مناصب قضاة القرب في المناطق البعيدة، وبمراجعة الخريطة القضائية؛

الدولية الهامة للدفاع عن الوحدة الترابية  
وتعزيز جاذبية بلادنا.



تلعب الصحافة والإعلام، في كل أشكالهما، دوراً أساسياً في مواكبة الإصلاحات الديمقراطية وإعادة الثقة، خصوصاً في سياق يطبعه، ليس فقط المساس باستقلالية الصحافة، ولكن أيضاً، تنامي مظاهر التضليل الإعلامي، وترويج الأخبار الكاذبة والإشاعات العدمية. أمام هذه الوضعية، يُلحّ حزب التقدم والاشتراكية على ضرورة النهوض والارتقاء بالقطاع، وفتح حوار وتشاور عريض مع المهنيين طبقاً لانتظارات المجتمع يتمحور حول النقط التالية:

- عقلنة الدعم المخصص للصحافة المكتوبة والالكترونية، على أساس قواعد الإنصاف والشفافية؛
- ضمان التعددية والاستقلالية وتشجيع صحفة التقسي؛
- تطوير التدبير الجيد والأخلاقيات، وتشجيع الضبط الذاتي، في القطاع؛
- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بالقطاع وظروف عملهم؛
- تقوية حضور بلادنا في المحافل الإعلامية





# البرنامج الانتخابي شتمبر 2021



ديما معاك  
بالمعقول